## م 04/(05/23)09/01-0610 م



الاجتهام التاسع لعملية التشاور العربية الإِقليمية حول المجرة واللجوء (ARCP)

## <u>ورقة معلومات</u>

عملية متابعة واستعراض الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين

الأمانة العامة، 29–30 مايو/أيار 2023

.....

عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء



الأمانة العامة قطاع الشؤون الاجتماعية إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة

# ورقة معلومات حول عملية متابعة واستعراض الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين

معلومات أساسية:

- وفقاً لأحدث الأرقام المنشورة، يبلغ عدد اللاجئين 27.1 مليون لاجئ في جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى وجود 53,2 مليون نازح داخلياً، و 4,6 مليون طالب لجوء 1. ويتم استضافة 83% من اللاجئين في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل التي تواجه تحديات اقتصادية وإنمائية. وعلى الرغم من الكرم الهائل الذي تبديه البلدان المضيفة والجهات المانحة، فإن الفجوة بين الاحتياجات والموارد المتاحة للوفاء بها لا تزال في ازدياد. هناك حاجة ملحة لتقاسم أكثر إنصافاً للأعباء والمسؤوليات من حيث استضافة لاجئى العالم وتوفير الدعم لهم.
- تستضيف المنطقة العربية ما يقرُب من نصف لاجئي العالم، وبحسب البيانات التي جمعتها عمليات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في المنطقة حتى أبريل 2022، فقد بلغ إجمالي عدد اللاجئين المسجلين 3,725,649 شخصاً من بينهم 170,393 طالب لجوء، بالإضافة إلى ما يقرُب من 5,9 مليون لاجئ فلسطيني تساعدهم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). وبحلول نهاية عام 2021، كانت البلدان العربية الثلاثة الأولى المستضيفة للاجئين هي لبنان والأردن والسودان. بينما تظل سوريا والسودان والصومال من بين الدول الأولى المصدرة للاجئين في العالم. كما سجلت المفوضية 11,268,611 نازحاً داخلياً في المنطقة، وشهدت المنطقة زيادة في عدد العائدين، حيث بلغ عددهم 1,671,733 شخصاً. 2

# الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين

- اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين في 17 ديسمبر 2018، كجزء من قرارها بشأن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حيث وافق على الاتفاق 181 دولة في حين اعترضت دولتان (الولايات المتحدة والمجر) وامتنعت ثلاث دول عن التصويت (ليبيا واربتربا وليبيربا). وكانت المفوضية السامية للأمم

2 نشرة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وجامعة الدول العربية، العدد الأول، خريف 2022.

ا انظر الموقع الإليكتروني للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: https://www.unhcr.org/ar/4be7cc27207.html

المتحدة لشؤون اللاجئين قد قامت بقيادة العملية التي أدت إلى وضع الاتفاق العالمي بعد عامين من المشاورات المكثفة مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية واللاجئين والمجتمع المدني والقطاع الخاص والخبراء.

- تم الاستناد في وضع هذا الاتفاق إلى الدروس المكتسبة من خلال تطبيق إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين (CRRF) في أكثر من 10 بلدان خلال عامي 2017 و 2018، إلى جانب الدروس المستفادة من مجموعة واسعة من أوضاع اللاجئين السابقة والقائمة. كما تم الحصول على حوالي 500 مساهمة خطية من الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ومساهمات فردية، تضمنت هذه المساهمات كل من: العراق ولبنان وسوريا والسعودية، بالإضافة إلى عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء 3.
- يهدف الاتفاق العالمي للاجئين إلى تعزيز الاستجابة الدولية لتحركات اللاجئين الكبيرة وأوضاع اللجوء التي طال أمدها، وتتمثل أهدافه الرئيسية الأربعة في: (1) تخفيف الضغوط على البلدان المستضيفة؛ (2) تعزيز قدرة الاعتماد على الذات لدى اللاجئين؛ (3) توسيع نطاق الوصول إلى حلول البلدان الثالثة؛ (4) دعم الظروف في بلدان الأصل للعودة بأمان وكرامة. ويسعى الاتفاق إلى صياغة استجابة أكثر قوة وإنصافاً لحالات التدفق الجماعي للاجئين وحالات اللجوء التي طال أمدها، ولتقديم دعم أكبر للفارين من أوطانهم وللدول المضيفة لهم، والتي غالباً ما تكون من بين الأفقر في العالم. وقد تم تصميم هذا الاتفاق بهدف توفير نموذج قوي ومنهجي لتحسين حياة اللاجئين والمجتمعات المضيفة.
- إن الاتفاق العالمي للاجئين غير ملزم بطبيعته، ويرتبط نجاحه بتولي المجتمع الدولي كله زمام الأمور واستعداد الدول والجهات المعنية من أصحاب المصلحة للإسهام في تنفيذ أهدافه ودعمه، مع أهمية مراعاة أن يتم تنفيذ الاتفاق بطرق تعزز الاتساق مع العمليات والإجراءات الأخرى المتصلة بالأشخاص المتنقلين. وعلى الرغم من طبيعته غير الملزمة، إلا أنه يوجه المجتمع الدولي ويقوده في آليات دعم اللاجئين ودعم الدول والمجتمعات التي تستضيف أعداداً كبيرة منهم، وذلك عبر تعبئة الإرادة السياسية وتوسيع قاعدة الدعم وتفعيل الترتيبات من أجل مشاركة أكثر عدالة للأعباء والمسؤوليات وبشكل يمكن التنبؤ به.
- يبني الاتفاق العالمي للاجئين على النظام القانوني الدولي القائم للاجئين ولا يستبدله، بما في ذلك اتفاقية اللاجئين لعام 1951 وغيرها من الصكوك القانونية الدولية المتعلقة باللاجئين وحقوق الإنسان والقانون الإنساني. وفي نفس الوقت يعالج الاتفاق واحدة من الفجوات الرئيسية في اتفاقية 1951 التي لا تتضمن الاهتمام بموضوع التعاون الدولي بطريقة واضحة تماماً ولا تحدد الكيفية التي يتم بها تقاسم الأعباء والمسؤوليات. ويقيم الاتفاق العالمي البنيان الأساسي لاستجابة دولية النطاق أكثر قوة، وبقابلية أفضل للتنبؤ بمساراتها، وتكون أكثر مساواة في حالات تحركات اللاجئين الكبيرة.
- ينص الاتفاق العالمي للاجئين صراحةً على الدور القيادي للدول وسيادتها وأن أي آلية أو نشاط يتم تفعيله يكون بناءً على طلبها. كما تضمن الربط بين الاتفاق العالمي للاجئين والعمليات الأخرى ذات الصلة بـ"البشر في حالة التنقل" والتي يمكن أن يقصد بها الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

https://www.unhcr.org/towards-a-global-compact-on-refugees-written-contributions.html#contributions

<sup>3</sup> يمكن الاطلاع على المساهمات على الموقع الإليكتروني للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين عبر الرابط التالي:

#### المنتدى العالمي للاجئين

- يعد المنتدى العالمي للاجئين أحد الآليات التي يتم متابعة واستعراض الاتفاق العالمي للاجئين من خلالها. ويُعقد المنتدى كل أربع سنوات على المستوى الوزاري، ويتم خلاله إعلان التعهدات لدعم تنفيذ الاتفاق، ويتيح المجال لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، وتقييم التقدم نحو تحقيق أهداف الاتفاق العالمي الأربعة، واستعراض فعالية الترتيبات الجارية لتقاسم الأعباء والمسئوليات. ويتم الاستعانة في التقييم الذي يُجرى في المنتديات من نتائج العملية التي تنسقها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لقياس الأثر الناشئ عن استضافة اللاجئين وحمايتهم ومساعدتهم، وآلية تتبع تنفيذ التعهدات والمساهمات وقياس أثر الاتفاق العالمي. وتقوم الدول وأصحاب المصلحة المعنيين بتيسير المشاركة الجادة للاجئين في المنتدى العالمي. ولن يعقد الحوار السنوي للمفوض السامي لشؤون اللاجئين بشأن تحديات الحماية في السنوات التي يعقد فيها المنتدى.
- يعتبر المنتدى العالمي للاجئين فرصة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل: 1. تقديم تعهدات ومساهمات ملموسة من شأنها تعزيز أهداف الاتفاق العالمي وتحقيق فوائد ملموسة للاجئين والمجتمعات المضيفة.
- 2. تسليط الضوء على الإنجازات الرئيسية وتبادل الممارسات الجيدة، سواء فيما يتعلق بحالات بلد أو إقليم معين، أو على المستوى العالمي.
- تشجع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قيام الدول وأصحاب المصلحة الآخرون بعقد مشاورات على المستوى الإقليمي أو الوطني لمناقشة متابعة المساهمات المقدمة في المنتدى العالمي للاجئين، وتبادل الممارسات الجيدة.

# ◄ المنتدى العالمي الأول للاجئين ٤:

- استضافت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالاشتراك مع سويسرا المنتدى العالمي الأول للاجئين الذي عقد يومي 17 و 18 ديسمبر/كانون أول 2019 في جنيف، وشاركت في عقده كوستاريكا وإثيوبيا وألمانيا وباكستان وتركيا. وقد شكل المنتدى أول معلم رئيسي في عملية تنفيذ الاتفاق العالمي للاجئين، وهدف إلى إعادة تفعيل الاستجابة لملايين الأشخاص الذين تعرضوا للتهجير بسبب الحروب والاضطهاد ودعم المجتمعات المستضيفة لهم.
- تمكن المنتدى من حشد المجتمع الدولي معاً في مكان واحد لإظهار التضامن مع اللاجئين حول العالم والدول والمجتمعات التي تستضيفهم، حيث شارك فيه حوالي 3,000 مشارك، من بينهم أربعة رؤساء دول أو حكومات، وأكثر من 90 مسؤولاً على المستوى الوزاري، والأمين العام للأمم المتحدة، وحوالي 55 منظمة دولية، وممثلين عن أكثر من 130 شركة ومؤسسة، وحوالي 250 منظمة من منظمات المجتمع المدني وحوالي 70 لاجئاً. وقد سبق المنتدى يوم من الفعاليات الخاصة والهامة والمكرسة لقضية اللاجئين.

<sup>4</sup> يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات حول المنتدى العالمي الأول للاجئين من خلال الرابط التالي: https://www.unhcr.org/ar/5cb81c764.html

- وقد شهد المنتدى حضوراً عربياً متميزاً، حيث شارك فيه ممثلون رفيعو المستوى من 21 دولة عربية، منها 9 دول ممثلة على المستوى الوزاري (الأردن- جيبوتي- السودان- العراق- الكويت- لبنان- مصر- المغرب- موريتانيا)، كما شاركت الصومال بوفد ترأسه معالي رئيس الوزراء وضم وزيرين في عضويته، هذا إلى جانب مشاركة الأمانة العامة الدول العربية.
- وخلال مشاركتهم في أعمال المنتدى، أظهرت الدول وأصحاب المصلحة الآخرون القيادة والرؤية والطموح من أجل تقاسم المسؤولية بشأن اللاجئين عن طريق الإعلان عن تعهدات تهدف إلى تحسين حياة اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم. كما تبادل المشاركون الممارسات الجيدة التي توضح كيف أثر تنفيذ الاتفاق العالمي على العمل في هذا المجال.
- ركز المنتدى على ستة مجالات رئيسية تتمثل في: تقاسم الأعباء والمسئوليات، والتعليم، وفرص العمل وسبل العيش، والطاقة والبنية التحتية، والحلول، والقدرة على الحماية.
- تم الإعلان خلال المنتدى عن مجموعة من التعهدات والمساهمات<sup>5</sup>، حيث تم تقديم أكثر من 770 تعهداً ومساهمة من جانب مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، واستمرت التعهدات في التدفق بعد المنتدى حتى وصلت إلى 1,685 تعهداً حتى تاريخ 14 فبراير/ شباط 2023. وقد أحرز المنتدى تقدماً ملحوظاً نحو توسيع قاعدة الدعم للاستجابات الشاملة للاجئين، وأثنى "ملخص المنتدى العالمي الأول للاجئين من قبل المشاركين في عقده" على التزام بعض الدول بوضع سياسات وطنية أكثر شمولاً لتمكين اللاجئين من أن يصبحوا أعضاء نشطين ومشاركين في المجتمعات التي يقيمون فيها، ورحب بإدراك واحترام العديد من أصحاب المصلحة للتنوع بين اللاجئين في تعهداتهم، وحيا التعهدات والمساهمات المقدمة لدعم جهود الطاقة الخضراء والحفاظ عليها، ودعم خدمات البنية التحتية الضرورية لحماية ورفاه اللاجئين ومضيفيهم، كما رحب بالمشاركة النشطة للقطاع الخاص في استجابته للاجئين حيث قدم أكثر من 200 اللاجئين ومضيفيهم، كما رحب بالمشاركة النشطة فرص توفير الحلول، وأبدت الدول والجهات الفاعلة الأخرى التزامأ واعداً بتوسيع نطاق توفير حلول الدول الثالثة من خلال تقديم قرابة 100 تعهد. كما تم الإعلان عن تمويل إضافي كبير للاستجابات الخاصة باللاجئين والالتزام بالاستخدام الفعال والكفء للموارد، وتم أيضاً إحراز تقدم ملحوظ في مجال توسيع فرص حصول اللاجئين على التعليم (أكثر من 130 تعهد).
- وتجدر الإشارة إلى أن أكثر من 40 دولة وجهة من أصحاب المصلحة الآخرين التزمت بدعم جهود الطاقة الخضراء والحفاظ عليها في المناطق التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين، وذلك في الوقت الذي يزداد فيه القلق والاهتمام بشأن أزمة المناخ. وقد اشترك ثلاثون كياناً في "تحدي الطاقة النظيفة" التابع للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتحقيق الوصول إلى طاقة بأسعار معقولة وموثوقة ومستدامة وحديثة لجميع مخيمات اللاجئين والمجتمعات المضيفة القريبة منها بحلول عام 2030.
- كما استعرض المنتدى الدور المتنامي الذي يضطلع به القطاع الخاص في تعبئة الموارد لدعم ملايين اللاجئين حول العالم، حيث تعهد قادة قطاع الأعمال بـ250 مليون دولار. وأصبح نطاق وحجم المساعدة المقدمة أكثر وضوحاً من خلال التعهد الذي قدمته مجموعة "Ingka" ومجموعة إيكيا بتوفير مبادرات التدريب على العمل والمهارات اللغوية في 300 متجر ووحدة تابعة لإيكيا في 30 دولة لـ2,500 لاجئ حتى العام 2020. وقد تعززت هذه التعهدات من خلال التزام مؤسسة إيكيا بتوفير مبلغ 100 مليون يورو على شكل منح للبرنامج خلال السنوات الخمس القادمة. كما أعلنت مؤسسة "ليجو" عن منحة مالية قدرها 100 مليون دولار أمريكي موجهة لحلول التعلم القائم على اللعب من خلال

<sup>5</sup> انظر: ملخص المنتدى العالمي الأول للاجئين من قبل المشاركين في عقده، 18 ديسمبر 2019.

<sup>6</sup> للمزيد من المعلومات عن التعهدات والمساهمات برجاء الدخول على الرابط التالي: https://globalcompactrefugees.org/pledges-contributions

مبادرة جديدة تدعى "Play Matters" (للعب أهميته)، وهي مبادرة تهدف إلى تعزيز القدرة على التحمل والمساعدة في بناء المهارات الاجتماعية والعاطفية والمعرفية والجسدية والإبداعية لدى الأطفال اللاجئين. أما مؤسسة "فودافون" فقد تعهدت بزيادة عدد اللاجئين الشباب المستفيدين من التعليم الرقمي عالي الجودة الذي تقدمه عبر برنامج "مدارس الشبكة الفورية"، من 85,000 إلى 500,000. كما تقدمت بالتعهدات أيضاً أكثر من 30 مؤسسة أخرى – بما فيها الشركات متعددة الجنسيات، ومكاتب المحاماة، والمؤسسات الخاصة، والشركات الصغيرة والمتوسطة، والتحالفات وشبكات الاستثمار.

- وخلال المنتدى تم **إطلاق منصات للدعم لتعزيز ثلاثة استجابات إقليمية للاجئين**، وهي: الإطار الإقليمي الشامل للحماية والحلول في أمريكا الوسطى والمكسيك، وعملية نيروبي التي تيسرها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، واستراتيجية الحلول للاجئين الأفغان.
- كمّا تم خلاله أيضاً *إطلاق "فريق دعم قدرات اللجوء" و"الشبكة الأكاديمية العالمية متعددة التخصصات"*، وكلاهما يسعى إلى الاستفادة المثلى من المعارف والخبرات القائمة المتعلقة بالجوانب المختلفة لحماية اللاجئين دعماً لأهداف الاتفاق العالمي.

## المنتدى العالمي الثاني للاجئين:

- أعلنت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يوم 8 ديسمبر / كانون الأول 2022 في الجلسة العامة الختامية لحوار المفوض السامي بشأن تحديات الحماية عن مشاركة ست دول (وهي: كولومبيا وفرنسا واليابان والأردن والنيجر وأوغندا) في تنظيم الدورة المقبلة من المنتدى العالمي للاجئين المزمع عقده في الأسبوع الثاني في ديسمبر / كانون الأول عام 2023 في جنيف باستضافة سويسرا والمفوضية.
- من بين المنظمين المشاركين من المنطقة العربية "الأردن"، حيث يعد من أكبر الدول المستضيفة للاجئين في المنطقة، ويستضيف نحو 760 ألف لاجئ وطالب لجوء من المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلى جانب أكثر من 2,1 مليون لاجئ فلسطيني مسجل لدى الأونروا، مما يجعل الأردن ثاني دولة من حيث استضافة اللاجئين السوريين نسبة لعدد السكان على مستوى العالم بعد لبنان. وقد قامت الحكومة الأردنية بإدراج اللاجئين السوريين في سوق العمل في البلاد، حيث تم إصدار 62 ألف تصريح عمل للسوريين في عام 2021. وتضع هذه المبادرة الأردن في طليعة الجهود العالمية لمنح كل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة إمكانية الوصول إلى فرص العمل اللائق، على النحو الذي يدعو له الاتفاق العالمي للاجئين.
- أصدر المنظمون بياناً مشتركاً<sup>7</sup>، تضمن التأكيد على أهمية إدراك الفجوات المستمرة والمناطق التي تحتاج إلى دعم في ظل موجات النزوح غير المسبوقة، والالتزام بالذهاب أبعد من مجرد تنفيذ التعهدات والمبادرات القائمة، وتحويل المقاربة الشاملة لأوضاع اللجوء بالفعل إلى واقع ملموس، وأهمية أن تكون التعهدات ملموسة وقابلة للقياس الكمي، وأن تكون داعمة للاستجابات الشاملة وقائمة على احتياجات محددة. كما أكد البيان على ضرورة تنويع قاعدة الدعم وتوسيعها، وتعزيز التضافر بين التدخلات الإنسانية والإنمائية، ووضع أساليب مبتكرة لتمويل حالات اللاجئين. وتضمن كذلك تشجيع جميع الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين على ضمان أن تظل التعهدات التي تم القيام بها خلال المنتدى العالمي الأول للاجئين واجتماع المسئولين رفيع المستوى هي الأساس للتعهدات الجديدة. ودعا جميع الأطراف

https://www.unhcr.org/protection/hcdialogue%20/6392f0e44/joint-statement-2023-global-refugee-forum-co-hosts-co-convenors-1

<sup>7</sup> للاطلاع على البيان المشترك للمنظمين، برجاء الدخول على الرابط التالى:

- إلى لعب دور في إجراء تحسينات حقيقية في حياة اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم، وأكد على المصلحة المشتركة الكامنة في تشجيع الوصول إلى حلول مستدامة تؤدي إلى السلام وبناء مستقبل أفضل للجميع.
- أصدرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ورقة مفاهيمية مقترحة بشأن المنتدى العالمي للاجئين لعام 82023، ركزت على العملية التحضيرية للمنتدى.
- نظمت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 4 جلسات إحاطة ربع سنوية في عام 2022، كما ستنظم ثلاثة اجتماعات تحضيرية رسمية وإحاطة غير رسمية واحدة في عام 2023 للتشاور والتحديث بشأن التحضيرات الجارية للمنتدى العالمي الثاني للاجئين.
- سيتم وضع مشروع برنامج العمل والطرائق الخاصة بالمنتدى بالتشاور مع الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك اللاجئين. وسيتم استكشاف الخيارات المتاحة لموضوعات الجلسة العامة والجلسات المتخصصة والمعارض والمحادثات وورش العمل والطرائق الأخرى، وذلك بهدف التعرف على التعهدات عالية الجودة والممارسات الجيدة وتوفير مساحة للحوار وتقييم التقدم والتحديات والفرص.
- سيوفر المنتدى العالمي الثاني للاجئين فرصة للبناء على التقدم الكبير الذي أحرزته الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرون نحو تنفيذ التعهدات والمبادرات المعلنة منذ عام 2019. كما سيوفر مساحة للمشاركين للإعلان عن تعهدات جديدة وتبادل الممارسات الجيدة، لتشجيع المزيد من تقاسم الأعباء والمسؤوليات وتقييم التحديات والفرص المقبلة.

# المنصة الرقمية للاتفاق العالمي بشأن اللاجئين<sup>9</sup>

- تم إطلاق المنصة الرقمية للاتفاق العالمي بشأن اللاجئين في المنتدى العالمي الأول للاجئين في ديسمبر / كانون أول 2019. وتتيح المنصة للدول وأصحاب المصلحة الآخرين الفرصة للإعلان عن تعهدات ومساهمات من شأنها تحقيق فوائد ملموسة للاجئين والمجتمعات المضيفة. كما يمكن أيضاً للأفراد والحكومات والمنظمات والشركات في جميع أنحاء العالم، والذين ينفذون المبادرات التي تغير حياة اللاجئين وعديمي الجنسية والمجتمعات المضيفة، تبادل ممارساتهم الجيدة من خلال المنصة حتى يتمكنوا من نشر تجاربهم بصورة أوسع.
- تجمع هذه المنصة مجموعة كبيرة من الدول الأعضاء واللاجئين والمنظمات غير الحكومية ومنظمات الأمم المتحدة والشركات والمجموعات الدينية والأكاديميين والجمعيات الخيرية والمجموعات المجتمعية، وجميعهم يعملون معاً لإيجاد حلول عملية طويلة الأجل للاجئين والنازحين داخلياً وعديمي الجنسية والمجتمعات المضيفة مما يسمح لهم بالنمو والاعتماد على الذات. كما تتيح الفرصة للتعرف أكثر على الاتفاق العالمي للاجئين وكيفية تنفيذه في الواقع ونشر الممارسات الجيدة والتعهدات الملموسة.
- تضم المنصة معلومات منشورة عن تجارب أصحاب مصلحة متعددون من 12 دولة عربية هي الأردن وتونس والجزائر وجيبوتي والسودان وسوريا والصومال والعراق ولبنان ومصر والمغرب واليمن. وتتضمن هذه المعلومات جهود ومشروعات جهات حكومية وقطاع خاص ومنظمات مجتمع مدنى وغيرها من أصحاب المصلحة.

<sup>8</sup> للاطلاع على الورقة المفاهيمية، برجاء الدخول على الرابط التالي: https://reliefweb.int/report/world/2023-global-refugee-forum-proposed-concept-note

<sup>9</sup> الرابط الخاص بالمنصة الرقمية للاتفاق العالمي بشأن اللاجئين: https://globalcompactrefugees.org

# آلية فربق دعم قدرات اللجوء 10

- يعتبر فريق دعم قدرات اللجوء الذي تم إطلاقه خلال المنتدى العالمي الأول للاجئين بمثابة آلية للدعم المتماسك والمتسق لتعزيز قدرة النظم الوطنية للجوء لتحديد وضع اللاجئ وضمان تطبيق الدول تدابير نوعية تتيح دخول الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية واستقبالهم وتسجيلهم وتوثيقهم وتحديد هويتهم في الوقت المناسب. كما يعد فريق الدعم أيضاً بمثابة آلية لبناء جسور التواصل بين مختلف أصحاب المصلحة داخل البلد نفسه أو في بلدان مختلفة ترغب في تعزيز المعرفة والخبرات وتطوير النهج استناداً إلى الممارسات الجيدة وتيسير تبادل الخبرة والدعم في المجالات ذات الصلة، بما في ذلك من خلال الدعم المتبادل بين النظراء.
- يمكن لجميع الدول الاستفادة من آلية فريق دعم قدرات اللجوء في تقديم طلبات وعروض دعم تنمية القدرات، حيث يتم تفعيل آلية فريق دعم قدرات اللجوء بناءً على طلب الدولة للحصول على دعم تنمية القدرات. وقد تقوم بعض الدول بالتطوع أو يتم التواصل معها من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدعم بعض مبادرات أو مشروعات فريق دعم قدرات اللجوء، مما يخوّلها القيام بدور أكثر استباقية إلى جانب المفوضية طوال مدة المبادرة أو المشروع. كما يتم تشجيع أصحاب المصلحة الآخرون المعنيون (بما فيهم المنظمات الإقليمية والمؤسسات والمنظمات عير الحكومية والنقابات والقطاع الخاص) للقيام بدور في آلية فريق دعم قدرات اللجوء، من خلال تقديم الدعم إلى الدول لتقديم طلبات أو عروض الدعم. كما يتم تشجيع الطلبات التي تؤدي إلى التزام طويل الأجل وأكثر استدامة بقدرات نظم وطنية للجوء وتحديد وضع اللاجئ.
- يعقد فريق دعم قدرات اللجوء عقب تأسيسه اجتماعات دورية لمناقشة موضوعات مواضيعية أو ظرفية، سواءً على الصعيد العالمي أو الإقليمي. خلال هذه الاجتماعات، يتبادل المشاركون الخبرات في تنفيذ مشروعات فريق الدعم ويتعرفون على الممارسات الجيدة والموارد الخاصة بتنمية قدرات أنظمة اللجوء وتحديد وضع اللاجئ.
- تقوم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتنسيق آلية فريق دعم قدرات اللجوء؛ وقد تضطلع الدول وأصحاب المصلحة الآخرون بدور الوسطاء أو الميسرون في اجتماعات أو موضوعات محددة، ويتم اختيارهم بطريقة تضمن التنوع الإقليمي وتنوع الخبرات من مجموعة واسعة من المجالات ذات الصلة. ويتم إنشاء أمانة عامة مصغرة لفريق الدعم في المفوضية تتولى التنسيق عن كثب مع جميع أصحاب المصلحة وتهدف إلى تيسير التخطيط والاتصال بين الأعضاء.
- في أوضاع الأزمة التي تنطوي على حالات طوارئ واسعة النطاق وسريعة التطور، ينبغي على جهود آلية فريق دعم قدرات اللجوء أن تضاف للاستجابة لحالات الطوارئ وتكون في الوقت نفسه مكملة لها. وبالمثل، يسهم فريق دعم قدرات اللجوء في المبادرات الهادفة إلى تحسين الإنذار المبكر والتأهب في المجالات ذات الصلة.
- يجب على الدولة الطالبة للدعم إجراء تقييم للفجوات والاحتياجات والقدرات الحالية قبل تقديم طلب الحصول على الدعم الخارجي إلا في الحالات التي قد تم طلب الحصول على الدعم لإجراء تقييم القدرات من فريق دعم قدرات اللجوء.

عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء

<sup>01</sup> انظر: آلية فربق دعم قدرات اللجوء: طرائق العمل، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

## الشبكة الأكاديمية العالمية 11

- تم تأسيس الشبكة الأكاديمية العالمية رسمياً خلال المنتدى العالمي الأول للاجئين في ديسمبر / كانون الأول 2019، وذلك وفقاً لما نص عليه الاتفاق العالمي للاجئين من أنه "سيتم إنشاء شبكة أكاديمية عالمية حول اللاجئين وحالات النزوح القسري الأخرى وانعدام الجنسية، لتشمل الجامعات والتحالفات الأكاديمية والمؤسسات البحثية، إلى جانب المفوضية وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، لتسهيل البحوث وفرص التدريب والمنح الدراسية التي تؤدي إلى نتائج محددة لدعم أهداف الاتفاق العالمي". وتعد الشبكة الأكاديمية العالمية واحدة من الترتيبات المحددة المقترحة من الاتفاق العالمي الأعباء والمسؤوليات.
- تهدف الشبكة إلى: تسهيل فرص البحث والتدريب والمنح الدراسية التي تؤدي إلى نتائج محددة لدعم الأهداف الأربعة للاتفاق العالمي للاجئين؛ ومساعدة الأكاديميين وأولئك الموجودين في المناطق التي لا تتمتع بخدمة جيدة من قبل الشبكات الحالية على التواصل مع الشبكات والمناقشات العالمية؛ وتوسيع النطاق الجغرافي والمواضيعي للتخصصات والأكاديميين الذين يعملون في مجال اللاجئين والتحديات والفرص المتعلقة بالاتفاق العالمي.
- تشجع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين باهتمام ومشاركة المؤسسات الأكاديمية والمفكرين والمدرسين والمؤسسات وغيرهم من المهتمين في تسهيل المنح الدراسية للنازحين قسراً، والتدريس والبحث الذي يسهم في تحقيق أهداف الاتفاق العالمي، وذلك لضمان مشاركة وانخراط الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية في العمل الأكاديمي بشكل فعال وواقعي والذي من شأنه مواجهة التحديات وتوسيع الفرص المتعلقة بهم. كما تشجع المشاركة عبر التخصصات الأكاديمية، حيث تغطي القضايا المتعلقة بالنزوح وانعدام الجنسية جميع مجالات الحياة وجعلها وثيقة الصلة عبر مختلف المجالات الأكاديمية من الهندسة المدنية إلى الذكاء الاصطناعي، ومن الفقه القانوني إلى الاقتصاد.
- يوجد 3 مجموعات عمل في إطار الشبكة يمكن الانضمام إليها، وهي: (1) ربط البحوث ذات الصلة بالأهداف الأربعة للاتفاق العالمي للاجئين مع المشرعين وصانعي السياسات؛ (2) التعليم حول قضايا اللاجئين وانعدام الجنسية والنزوح؛ (3) التعليم والدعم للطلاب والباحثين اللاجئين، بما في ذلك من خلال المنح الدراسية.

<sup>11</sup> انظر: https://globalcompactrefugees.org/global-academic-interdisciplinary-network

## اجتماعات المسئولين رفيعى المستوى

- وفقاً للاتفاق العالمي للاجئين، تُعقد اجتماعات المسئولين رفيعي المستوى مرة كل سنتين في فترة ما بين المنتديات بالتزامن مع حوار المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن تحديات الحماية، بهدف إجراء "استعراض منتصف المدة"، وتيسير عملية التقييم الدورية، وتكون هذه الاجتماعات مفتوحة لمشاركة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة المعنيين.
- عُقد الاجتماع الأول للمسئولين رفيعي المستوى يومي 14 و 15 ديسمبر / كانون ثاني 2021 عبر تقنية الاتصال المرئي، وتضمن: جلسة عامة قامت فيها الدول وأصحاب المصلحة المتعددين بعمل مداخلات لعرض التقدم والتحديات والمجالات المحتاجة إلى دعم وإعلان الالتزامات؛ وأربع جلسات لأصحاب المصلحة المتعددين ركزت على أهداف الاتفاق العالمي للاجئين؛ وجلسة ختامية لخصت المجالات الرئيسية التي تستلزم تعزيز المشاركة للعمل نحو تنفيذ أهداف الاتفاق العالمي. كما تم عقد مجموعة من الأحداث الجانبية على هامش الاجتماع.
- شارك في الاجتماع أكثر من 1,500 مشارك عبر الإنترنت، بما في ذلك كبار المسؤولين وممثلي القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين، كما تمت دعوة أكثر من 130 لاجئاً.
- هدف الاجتماع إلى تقييم العمل الذي تم إنجازه لتحقيق أهداف الاتفاق العالمي للاجئين والحفاظ على الزخم نحو تحقيقها، وكانت المشاركة فيه على مستوى كبار المسؤولين، كما تم تمثيل العديد من الدول من قبل الوزير المسئول عن شؤون اللاجئين.
- مثل الاجتماع فرصة للمجتمع الدولي لـ: (1) تقييم الجهود المبذولة لتخفيف الضغط على البلدان المستضيفة لأعداد كبيرة من اللاجئين، بما في ذلك من خلال دعم الأدوات والبرامج الإضافية للاجئين والمجتمعات المضيفة؛ (2) التعرف على مدى قدرة اللاجئين على تحقيق الاعتماد على الذات، ومستوى أدائهم وتأقلمهم مع المجتمعات المضيفة لهم من الناحية الاقتصادية، مما يتيح لهم المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المضيفة لهم والمساهمة في إعادة بناء بلدانهم إذا تمكنوا من العودة؛ (3) إدراك أن العديد من المساعي لتسهيل الحلول قد تأخرت بسبب قيود السفر وغيرها من القيود أثناء جائحة كوفيد-19، وأهمية هذا الاجتماع لاستعراض الجهود المستمرة أو التي تم تكييفها، والاحتياجات المطلوبة لتعزيز حلول البلدان الثالثة لإعادة التوطين والمسارات التكميلية، ودعم الظروف في بلدان المنشأ من أجل العودة الطوعية المستدامة في أمان وكرامة.
- تضمنت أولويات الاجتماع<sup>12</sup>: توسيع نطاق الدعم المقدم للاجئين والدول المستقبلة لهم؛ وتعزيز تنفيذ التعهدات التي تم القيام بها في المنتدى العالمي الأول للاجئين؛ وتوجيه الجهود إلى المناطق التي تحتاج إلى مزيد من الدعم.
- يتم ربط نتائج اجتماع المسؤولين رفيعي المستوى مع المنتدى العالمي الثاني للاجئين من خلال تجميع التوصيات الصادرة عن جلسات الاجتماع وتلخيصها في وثيقة واحدة للنتائج والمخرجات<sup>13</sup> تشكل ركيزة في إعداد الاستراتيجية

•••••

 $<sup>\</sup>frac{https://www.unhcr.org/ar/609a45744.html}{https://www.unhcr.org/ar/609a45744.html}$ يمكن التعرف على مزيد من المعلومات حول أولويات اجتماع المسئولين رفيعي المستوى من خلال الرابط التالي:

<sup>13</sup> انظر: Outcomes of the High-Level Officials Meeting 2021, UNHCR انظر: High-Level Officials Meeting Summary of Key Recommendations and Follow-Up Actions, UNHCR, 2021

والتوجيهات حول تطوير التعهدات للدورة التالية من المنتدى العالمي للاجئين، وتكون هذه الوثيقة عبارة عن ملخص تقوم المفوضية بإعداده.

- في إطار التحضير للاجتماع، تم عقد مجموعة من الفعاليات الإقليمية والمواضيعية وتقييم أصحاب المصلحة وتحديثات بشأن التعهدات التي تم القيام بها في المنتدى العالمي الأول للاجئين على مدار العام، ثم تم عقد خمس موائد مستديرة تحضيرية في نهاية العام لتقديم نتائج هذه الفعاليات. وقد شارك أكثر من 1,800 مشارك في اجتماعات الموائد المستديرة الخمس (حوالي 300 مشارك في كل مائدة مستديرة). ركزت هذه الموائد المستديرة على تقرير مؤشرات الاتفاق العالمي للاجئين، والتمويل، والشراكات، والاعتماد على الذات، والحلول. وقد تم تحديد عشرين توصية رئيسية وإجراءات متابعة لتوجيه مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين ووضع التعهدات والمساهمات للمنتدى العالمي للاجئين.

# مؤشرات الاتفاق العالمي للاجئين

- المؤشرات والبيانات هي أدوات لتوجيه ترتيبات تقاسم الأعباء والمسئوليات. حدد الاتفاق العالمي للاجئين أنه يجب تقييم التقدم المحرز في تحقيق هذه الأهداف من خلال المؤشرات. وقد نشرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في 2 يوليو/ تموز 2019 إطار عمل مؤشرات الاتفاق العالمي للاجئين 14، وذلك بعد مشاورات مكثفة بين أصحاب المصلحة المتعددين. وهو يتألف من 15 مؤشراً تم تحديدها في إطار 8 نتائج مرتبطة بأهداف الاتفاق العالمي للاجئين الأربعة.
- يعد تقرير مؤشرات الاتفاق العالمي للاجئين الذي يصدر كل عامين أحد الوسائل الرئيسية التي يتم من خلالها تقييم النجاح الذي تم تحقيقه في ضوء الاتفاق بموجب التقدم المحرز من حيث تحقيق أهدافه الأربعة. ومثله مثل إطار عمل المؤشرات، لا يدعي هذا التقرير أنه شامل. فهو ليس سوى أداة واحدة لإبلاغ التقييم الدوري للتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي للاجئين يتم استكمالها من خلال أدوات أخرى، مثل تتبع التعهدات المعلنة في المنتديات العالمية للاجئين.
- تم إطلاق التقرير الأول الخاص بمؤشرات الاتفاق العالمي للاجئين 15 أثناء حدث خاص عُقد في 16 نوفمبر / تشرين الثاني 2021. وسعى تقرير المؤشرات الأول إلى ملء إطار عمل المؤشرات المتفق عليه من أجل قياس ومواصلة التقدم نحو أهداف الاتفاق ومبدأها الشامل لتقاسم الأعباء والمسؤوليات. وأظهر التقرير أنه في حين تم إحراز تقدم ملموس نحو أهداف الاتفاق العالمي للاجئين، إلا أن هناك حاجة إلى مشاركة أعباء ومسؤوليات أكثر إنصافاً ويمكن التنبؤ بها بشكل ملحوظ الآن وفي السنوات القادمة.

Report spread web.pdf# ga=2.148009268.2051554872.1676894207-397719979.1583761342

<sup>14</sup> يمكن الاطلاع على إطار عمل مؤشرات الاتفاق العالمي للاجئين من خلال الرابط التالي: https://www.unhcr.org/5cf907854.pdf

https://www.unhcr.org/global-compact-refugees- يمكن الاطلاع على التقرير الأول لمؤشرات الاتفاق العالمي للاجئين من خلال الرابط التالي: https://www.unhcr.org/global-compact-refugees- indicator-report/wp-content/uploads/sites/143/2021/11/2021\_GCR-Indicator-

- يسعى التقرير إلى تطبيق وتعزيز استخدام بيانات جيدة وقابلة للمقارنة وفي الوقت المناسب بناءً على المعايير والممارسات الإحصائية الدولية. وقد أثرت جائحة كوفيد-19 على جمع البيانات لهذا التقرير الأول، فعلى سبيل المثال لم يكن ممكناً إجراء المسوحات التقليدية وجهاً لوجه كما كان مخططاً لها. وقد كشف ملء إطار عمل المؤشرات عن فجوات مهمة في البيانات.
- يقدم التقرير أدلة على إحراز تقدم ملموس نحو أهداف الاتفاق العالمي، بما في ذلك: الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية لحالات اللاجئين في البلدان ذات الاقتصادات النامية؛ المزيد من الشراكات لدعم الاستجابات الشاملة للاجئين؛ تعزيز الوصول القانوني إلى العمل اللائق وحرية التنقل وأنظمة التعليم الوطنية؛ التنفيذ الفعلي لتدابير السياسة التي تخفف من حدة الفقر وتأثيرات الوباء على اللاجئين والمجتمعات المضيفة؛ والمزيد من اللاجئين الذين حصلوا على أحد الحلول الدائمة (إعادة التوطين، والعودة الطوعية، والاندماج المحلي) بين عامي 2016 و2020 مقارنة بالسنوات الخمس السابقة.
- كما يُظهر التقرير أن حجم العبء والمسؤولية لتوفير الحماية الدولية للاجئين والدعم المادي الملموس لكل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة قد استمر في النمو منذ اعتماد إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين عام 2016. وبالرغم من ذلك، فإنه بحلول نهاية عام 2020، استمرت استضافة تسعة من كل عشرة لاجئين في بلدان ذات اقتصادات نامية، مما يتطلب مزيداً من تقاسم الأعباء والمسئوليات.
- كما أوضح التقرير أن هناك عدة اتجاهات غير متوافقة مع أهداف الاتفاق العالمي للاجئين تحتاج إلى معالجة، حيث انخفض العدد السنوي للاجئين الذين يحصلون على حلول دائمة بشكل مستمر ووصل إلى مستويات منخفضة تاريخياً، كما أن هناك أدلة على تدهور الاعتماد على الذات ومرونة كل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة في سياق الوباء.
- أشار التقرير كذلك إلى مجموعة من النقاط الهامة منها: زيادة التمويل الدولي لأوضاع اللاجئين في البلدان ذات الاقتصادات المنخفضة الدخل؛ وضرورة إحداث نقدم في التعليم الشامل وقابلية هذا الأمر للتنفيذ؛ والحاجة إلى مزيد من الدعم الموجه للحد من الفقر والتخفيف من تأثير جائحة كوفيد-19 على اللاجئين والمجتمعات المضيفة؛ والحاجة إلى زيادة حلول البلدان الثالثة من خلال إعادة التوطين والمسارات التكميلية لتحقيق هدف الاتفاق العالمي لتقاسم الأعباء والمسئوليات؛ وكشف جائحة كوفيد-19 عن فرص تسريع تنفيذ الاتفاق العالمي للاجئين من خلال تطوير أساليب مبتكرة (مثل أنظمة التعليم الرقمية، واستخدام التكنولوجيا والمرونة البراجماتية للم شمل الأسرة وإعادة التوطين ومسارات القبول التكميلية)؛ ووجود حاجة إلى تحسين التعاون بين العاملين في المجالات السياسية والإنسانية والنتمية والسلام في بلدان المنشأ؛ والحاجة إلى تعزيز إطار عمل مؤشرات الاتفاق العالمي للاجئين خاصةً من خلال نهج أصحاب المصلحة المتعددين والشراكة الذي يهدف إلى زيادة إدماج اللاجئين والمجتمعات المضيفة في جهود جمع البيانات على المستوبين الوطني والدولي.

<sup>.....</sup> 

#### التعهدات والمساهمات والممارسات الجيدة

- وفقاً للاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، فإنه يتم إعلان تعهدات ومساهمات ملموسة خلال المنتدى العالمي للاجئين الذي يتم خلاله أيضاً بحث الفرص والتحديات والطرق التي يمكن من خلالها تعزيز تقاسم الأعباء والمسئوليات. وقد تم تخصيص المنتدى العالمي الأول للاجئين في عام 2019 لتلقي التعهدات والمساهمات الرسمية، وستتيح المنتديات اللاحقة فرصة ليس فقط لتقديم تعهدات جديدة، ولكن أيضاً لتمكين الدول وأصحاب المصلحة المعنيين من تقييم تنفيذ تعهداتهم السابقة والتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف الاتفاق العالمي. ويستكمل ذلك خلال اجتماعات المسئولين رفيعي المستوى التي تُعقد كل سنتين بين المنتديات.
- كما تمت الإشارة سابقاً، تم الإعلان خلال المنتدى العالمي الأول للاجئين عن مجموعة من التعهدات والمساهمات<sup>16</sup>، حيث تم تقديم أكثر من 770 تعهداً ومساهمة من جانب مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، واستمرت التعهدات في التدفق بعد المنتدى حتى وصلت إلى 1,685 تعهداً حتى تاريخ 14 فبراير/ شباط 2023، حيث تلقت المفوضية تحديثات بشأن تنفيذ 821 اعتباراً من نهاية عام 2021 بعد اجتماع المسئولين رفيعي المستوى، وتم الإبلاغ عن تحديثات بشأن تنفيذ وتم الوفاء بـ 162 تعهد. بالإضافة إلى ذلك، تم تقديم 231 تعهداً جديداً من خلال لوحة متابعة التعهدات والمساهمات<sup>17</sup>.
- وقد قدم القطاع الخاص أكثر من 200 تعهد ومساهمة، وأبدت الدول والجهات الفاعلة الأخرى التزاماً واعداً بتوسيع نطاق توفير حلول الدول الثالثة من خلال تقديم قرابة 100 تعهد. كما تم الإعلان عن تمويل إضافي كبير للاستجابات الخاصة باللاجئين والالتزام بالاستخدام الفعال والكفء للموارد، وتم أيضاً إحراز تقدم ملحوظ في مجال توسيع فرص حصول اللاجئين على التعليم (أكثر من 130 تعهد).
- عملت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع الحكومات والشركاء الآخرين لتسهيل مطابقة التعهدات، أو الاقتران بين تعهدات سياسة الدولة المضيفة مع تعهدات الدعم المالي والمادي والتقني لتنفيذها. والمطابقة هي عملية المزاوجة بين تعهد الدول المضيفة بتيسير إدماج وحماية ودعم اللاجئين بشكل أكبر، والتعهدات التي سجلتها الجهات المانحة، وذلك لتوفير الدعم المالي أو العيني أو التقني المطلوب لتنفيذ هذه التعهدات. ويمكن أن تسهم المطابقة في تقاسم المسؤولية بشكل هادف إلى جانب التنفيذ الفعال للتعهدات. وقد أكدت عملية المراجعة والاستعراض التي تم إجراؤها في اجتماع المسئولين رفيعي المستوى عام 2021 على الحاجة إلى زيادة مشاركة الدول المانحة والشركاء الآخربن لدعم المطابقة.
- ووفقاً للمذكرة التوجيهية التي أصدرتها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين قبل المنتدى العالمي الأول للاجئين بشأن التعهدات والمساهمات والممارسات الجيدة، يجوز للدول وأصحاب المصلحة الآخرين تقديم تعهدات ومساهمات وتبادل الممارسات الجيدة بشكل فردي أو مشترك فيما يتعلق بأهداف الاتفاق العالمي للاجئين في المنتدى العالمي

<sup>16</sup> انظر: ملخص المنتدى العالمي الأول للاجئين من قبل المشاركين في عقده، 18 ديسمبر 2019.

<sup>17</sup> يمكن الاطلاع على لوحة التعهدات والمساهمات على موقع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين من خلال الرابط التالي: https://globalcompactrefugees.org/pledges-contributions

للاجئين. ويمكن أن تشمل التعهدات والمساهمات والممارسات الجيدة: مساعدات مالية ومادية وتقنية؛ أماكن لإعادة التوطين ومسارات تكميلية للقبول في بلدان ثالثة؛ إجراءات أخرى اختارت الدول وأصحاب المصلحة الآخرون اتخاذها (مثل سياسات تشجيع إدماج اللاجئين، أو إطلاق المبادرات ذات الصلة).

- التعهدات والمساهمات والممارسات الجيدة من شأنها المساهمة في تحقيق أهداف الاتفاق العالمي للاجئين، ومعالجة واحد أو أكثر من مجالات التركيز للمنتدى العالمي الأول للاجئين، وتوسيع قاعدة الدعم إلى ما وراء البلدان وأصحاب المصلحة الذين ساهموا تقليدياً في قضية اللاجئين، والاستجابة للاحتياجات المحددة لها وأن تأتي بفوائد ملموسة للاجئين والمجتمعات المضيفة. ويجب أن يتم تطوير التعهدات والمساهمات وتنفيذها بالشراكة مع أصحاب المصلحة الآخرين بما في ذلك اللاجئون والسكان المضيفون، وأن تأخذ بعين الاعتبار نواحي العمر والجنس والإعاقة والتنوع، وأن تعمل على إحداث فرق إيجابي مستمر في حياة اللاجئين والمجتمعات المضيفة.
- يتم تشجيع المساهمات والممارسات الجيدة في مجالات ترتيبات تقاسم الأعباء والمسؤوليات (من خلال التمويل والاستخدام الفعال والكفء للموارد، والنهج الإقليمية ودون الإقليمية، ومنصات الدعم، والبيانات والأدلة، والوقاية ومعالجة الأسباب الجذرية)؛ والمجالات التي تحتاج إلى الدعم المتمثلة في: التعليم، وفرص العمل وسبل العيش، والطاقة والبنية التحتية، والحلول، وقدرات الحماية. ومن شأن الممارسات الجيدة أن تكون سهلة التعلم وقابلة للتنفيذ ولديها القدرة على التكيف ويمكن محاكاتها وتوسيع نطاقها، كما يجب أن تسلط الضوء على الفرص لتحقيق أعلى قدر ممكن من الاستخدام الفعال والكفء للموارد، وأن تعمل على إلهام أو تشكيل أساس لمساهمات أخرى يتم الإعلان عنها في المنتديات العالمية للاجئين.
- على المستوى الإقليمي أو الوطني، قد تفكر الدول أو المنظمات الإقليمية في عقد مشاورات شاملة للحكومة و/ أو أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك مع اللاجئين والمجتمعات المضيفة حيثما أمكن ذلك، لمناقشة الأولويات وتحديد أنواع المساهمات الممكن تقديمها دعماً لهم. وعلى المستوى العالمي، يمكن للدول وأصحاب المصلحة الآخرين أن يشاركوا في رعاية أحد المجالات التي تحتاج إلى دعم، بهدف حشد المساهمات وتحديد الممارسات الجيدة. وستقوم المفوضية بتقديم المشورة والدعم للدول وغيرها من أصحاب المصلحة في هذه الجهود.
- كما أصدرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نماذج عن النتائج والتعهدات، تهدف إلى إيجاد مؤسسات وقدرات قوية من شأنها تمكين وتعزيز حماية اللاجئين ورفاه المجتمعات المضيفة لهم بدعم من مجموعة من الجهات الفاعلة، وتتضمن: تعزيز التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها؛ الأطر القانونية والسياسات (الانضمام إلى الاتفاقيات ذات الصلة ومراجعة السياسات والتشريعات)؛ تعزيز قدرات سبل اللجوء؛ تعزيز استجابة الحماية والمؤسسات الوطنية؛ مشاركة كل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة في كافة مستوبات التخطيط والاستجابة.

# جهود الأمانة العامة لمتابعة واستعراض الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين

- تقوم الأمانة العامة بإعداد أوراق معلومات وملفات وثائقية حول الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين وعملية متابعة تنفيذه، لاطلاع الدول على المستجدات بهذا الشأن بصفة مستمرة. ويتم تعميم هذه الوثائق على مندوبيات الدول الأعضاء وكذلك نقاط اتصال الدول الأعضاء لدى عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء ARCP.
- يتم تخصيص جلسات خلال الاجتماعات العادية لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء لمناقشة "المستجدات بشأن الاتفاق العالمي للاجئين"، تشارك فيها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، حيث تقوم باطلاع المشاركين على المستجدات بهذا الشأن، وتتيح الفرصة للنقاش بين ممثلي المفوضية والدول الأعضاء المشاركين في الاجتماع. وفي هذا الإطار، يناقش الاجتماع التاسع لعملية التشاور على جدول أعماله "عملية متابعة واستعراض الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين على المستوى العالمي والإقليمي".
- شاركت الأمانة العامة (إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) في المنتدى العالمي الأول للاجئين الذي عقد على المستوى الوزاري يومي 17-18 ديسمبر/كانون أول 2019 في قصر الأمم المتحدة بجنيف، حيث قامت بإلقاء كلمة في الجلسة العامة التي عقدت تحت عنوان "تقاسم الأعباء والمسؤوليات" أوضحت خلالها أن المنطقة العربية تشهد تزايداً غير مسبوق في أعداد اللاجئين منذ عام 2011، وأنها تستضيف وحدها ما يقرُب من نصف إجمالي اللاجئين على مستوى العالم. كما قامت بعرض الجهود المبذولة من قبل الأمانة العامة في ملف اللجوء، وأكدت أن جامعة الدول العربية ستقوم ببذل أقصى جهد لدعم الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، وستعمل على تقديم مختلف أشكال الدعم لدولها الأعضاء لاتخاذ خطوات فعالة نحو تطبيقه وتحقيق أهدافه.
- في إطار التحضير لاجتماع المسؤولين رفيعي المستوى الذي عقد في ديسمبر / كانون أول 2021 لمراجعة تفعيل الاتفاق العالمي للاجئين على المستوى العالمي، نظمت الأمانة العامة (إدارة شؤون اللاجئين والمعتربين والهجرة) بالشراكة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المشاورات الإقليمية للاتفاق العالمي للاجئين في المشاورات المنطقة العربية وذلك يوم 10 نوفمبر / تشرين الثاني 2021 عبر تقنية الاتصال المرئي. وقد شارك في المشاورات ممثلون عن جهات حكومية من 15 دولة عربية وتم استعراض الجهود الوطنية المبذولة والتقدم المحرز في تفعيل الاتفاق العالمي للاجئين منذ اعتماده في عام 2018. كما شارك في الاجتماع ممثلون عن أصحاب المصلحة المعنيين من القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والجهات التنموية والمؤسسات الأكاديمية، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة. وقدمت المشاورات فرصة للسادة المشاركين للتعرف على الجهود المبذولة من مختلف الأطراف للتشاور بشأن الاتفاق في المنطقة العربية، والتعرف على التقدم المحرز في تفعيله، والوفاء بالتعدات التي تم التعهد بها خلال المنتدى العالمي للاجئين في 2019، وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة، وأيضاً طرح التحديات والعقبات التي تعيق تفعيله، والتعرف على المجالات التي تحتاج إلى دعم. وخرجت المشاورات بمجموعة من الرسائل الرئيسية التي تنضوي تفعيله، والتعرف على المولوية في المنطقة العربية يمكن حصرها في ثلاث محاور رئيسية هي تقديم الدعم والتي سيتم رفعها إلى اجتماع المسؤولين رفيعي المستوى في ديسمبر 2021.

<sup>.....</sup> 

عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء

- شاركت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاجتماعية إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) في اجتماع المسؤولين رفيع المستوى الذي نظمته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يومي 14-15 ديسمبر /كانون الأول 2021 عبر تقنية الاتصال المرئي، والذي يُعد أحد الأدوات الرئيسية لمتابعة التقدم المحرز نحو تحقيق اهداف الاتفاق العالمي للاجئين. وقدمت معالي السفيرة الدكتورة / هيفاء أبو غزالة الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية كلمة مسجلة خلال الجلسة العامة للاجتماع استعرضت فيها رسائل وأولويات المنطقة العربية التي خرجت عن المشاورات الإقليمية للاتفاق العالمي للاجئين في المنطقة العربية. أتاح الاجتماع فرصة هامة لكبار المسؤولين الحكوميين وممثلي الجهات المعنية لتحديد التقدم الذي تم إنجازه والتحديات، والمجالات التي تحتاج إلى دعم، كما استعرض الاحتياجات الإضافية المطلوبة لإحراز تقدم في مجال الحلول الخاصة بإعادة التوطين إلى بلدان ثالثة، وكذلك في دعم تهيئة الظروف في البلدان الأصلية للعودة الطوعية والمستدامة للاجئين بأمان وكرامة.
- قامت الأمانة العامة بتقديم تعهدات بشأن الاتفاق العالمي للاجئين؛ تضمنت: "تجديد التزام جامعة الدول العربية بالعمل على توفير ظروف معيشية كريمة للاجئين" و"إطلاق الاستراتيجية العربية حول الأطفال النازحين". وقد تم تحديث قاعدة البيانات الخاصة بتنفيذ تعهدات الاتفاق على لوحة التعهدات والمساهمات على موقع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.
- تقوم الأمانة العامة (إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) بالتنسيق والتعاون المستمر مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين استناداً إلى اتفاق التعاون الموقع بين الجانبين عام 2000، والمحدث بموجب مذكرة التفاهم الموقعة عام 2017. ويعمل الجانبان على متابعة التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين الذي تم اعتماده من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 2018، ويتم ذلك بالتنسيق مع الدول الأعضاء وتقديم الدعم الفني اللازم لهم والتحضير للمنتدى العالمي للاجئين (الذي يعقد كل 4 سنوات) واجتماعات المسئولين رفيعي المستوى (التي تعقد مرة كل سنتين في فترة ما بين المنتديات). وفي هذا الإطار، يقوم الجانبان بتنفيذ الأنشطة التالية خلال عام 2023 بمشاركة نقاط اتصال عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء المعنيين بملف اللجوء في الدول الأعضاء:
- 1. تنظيم ورشة عمل لتنمية قدرات المسؤولين من الدول الأعضاء حول الاتفاق العالمي للاجئين بما في ذلك تقرير المؤشرات، وذلك بهدف تقديم الدعم الفني اللازم للدول الأعضاء بشأن الاتفاق العالمي للاجئين، ومساعدتها على المشاركة الفعالة في المنتدى العالمي الثاني للاجئين، وتنمية المعارف الخاصة بالاتفاق العالمي للاجئين، وتمكين الجهات المعنية ونقاط الاتصال في الدول الأعضاء لمتابعة التعهدات القديمة ووضع تعهدات جديدة.
- 2. عقد اجتماع إقليمي حول الاتفاق العالمي للاجئين، بهدف تبادل الممارسات الجيدة، والتنسيق، ومتابعة التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي والتعهدات والمساهمات التي تم القيام بها في المنتدى السابق وبعده، والتحضير للمشاركة العربية في المنتدى العالمي الثاني للاجئين. وسيتم رفع مخرجات هذا الاجتماع إلى المنتدى العالمي الثاني للاجئين.

L.azzam